المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: التنمية المستدامة في مصر في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي
اسم الكاتب: م.م. هديل ناصر جاسم محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6615
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 06:33 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التنمية المستدامة في مصر في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي

م.م هديل ناصر جاسم محمد
الجامعه التقنيه الوسطى / معهد الاداره التقني
hadeel.naser@mtu.edu.iq

الملخص

ألقت التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها مصر منذ بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين بظلالها على أغلب مؤشرات أداء الاقتصاد المصري ، وهو ما انعكس بدوره على حجم وهيكل المصادر التمويلية المتاحة لتمويل عملية التنمية المستدامة خلال السنوات الأخيرة ، كما انخفضت مدخرات القطاع الإنتاجي بشقيه العام والخاص نتيجة انخفاض الإنتاجية وانخفاض القدرة على التصدير وتوقف عديد من المصانع أو انخفاض معدلات التشغيل بها . أيضاً تراجع الادخار الحكومي إلى معدلات سالبة في صورة تزايد مستمر في عجز الموازنة ، وتفاقمت حدة المشكلة بتمويل هذا العجز المستمر من خلال اللجوء إلى الاقتراض مما أسفر عن ارتفاع حجم الدين المحلي والخارجي يضاف إلى ذلك هروب رؤوس الأموال للخارج نتيجة الأوضاع السياسية والاقتصادية وعدم توافر المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي، الا ان بعد تسنم السلطة الى الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي وذعت خطة تنمية كبيرة تمتد الى عام ٢٠٣٠ وتحت مسمى رؤية مصر ٢٠٣٠ تمت معالجة الديون وتفعيل برامج التنمية والتطوير البشري من بناء وزراعة واعادة نظر بالبنى التحتية .

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة، التحولات الاقتصادية، التحولات السياسية، الرئيس عبد الفتاح، مصر.

Sustainable development in Egypt during the era of President Abdel Fattah El-Sisi

Hadeel Naser Gasem
Central Technical University /Institute of Technical Management
hadeel.naser@mtu.edu.iq

Abstract

The economic and political transformations that Egypt witnessed since the beginning of the second decade of the twenty-first century have cast a shadow over most of the indicators of the performance of the Egyptian economy. This, in turn, was reflected in the size and structure of the available financing

sources to finance the sustainable development process in recent years. The savings of the productive sector, both public and private, decreased as a result of low productivity, low export capacity, and the suspending of many factories, or low operating rates. Government savings declined to negative rates in the form of a constant increase in the budget deficit, and the problem was exacerbated by financing this continuous deficit by resorting to borrowing, which resulted in the high size of the local and external debt. This is in addition to the escape of capital abroad as a result of the political and economic conditions and the lack of the appropriate climate to attract foreign investment. However, after the current President Abdel Fattah As-Sisi took office, a large development plan that extends to 2030 and under the name of Egypt's 2030 vision was developed through which debt was addressed and human development programs were activated from building, cultivation, and infrastructure.
.**Keywords:** Sustainable Development, Economic Transformations, Political Transformations, President as-Sisi, Egypt.

المقدمة:-

رغم تزايد حجم المساعدات الخارجية الرسمية وغير الرسمية التي تلقتها مصر خلال تلك الفترة ، إلا أن فعالية تلك المساعدات كانت محدودة نظراً لعدم توافر ضمانات لتعظيم الاستفادة منها وتوجيهها لأغراض إنتاجية وتنموية بدلاً من استنزافها في أغراض استهلاكية أو لسد العجز في الموازنة العامة ، خاصة في ظل غياب الشفافية وانتشار الفساد الإداري وانعدام الرقابة والمساءلة . وتمثل مشكلة نقص الموارد التمويلية في الدول النامية – ومنها مصر – تحدياً لا يستهان به وعائقاً لا يمكن تجاهله أمام تنفيذ مستهدفات عملية تنموية مستدامة على المستويين المحلي والدولي ويرتبط مفهوم بيناء الدولة بإحياء الدول المتضررة من النزاعات والحـــروب ، أو المصائب والانتفاضات العظمى ، أو الأزمات الداخلية الحادة ، أو التحديات الإقليمية والدولية الخطيرة. ومن هنا، يعتمد بناء الدولة على مجموعة عمليات معقدة وطويلة المدى وشاملة ، لتطوير كافة أنظمة الدولة سياسيا وأمنيا وعسكريا واقتصاديا واجتماعيا.

وعلى المستوى العربي ، تتعلق إشكالية بناء الدولة بعدة أبعاد تاريخية ومعاصرة ؛ حيث عانت معظم الأنظمة العربية من الهشاشة السياسية والاقتصادية والقانونية ، ورسوخ الثقافة التقليدية في المجتمع على مدار عقود طويلة.

وربما حفزت هذه الظروف الحراك السياسي في عام ٢٠١١ ، حيث سقطت أنظمة الحكم في بعض الدول التي عانت من الضعف وفقدان السيطرة بدرجات متفاوتة ؛ ومنها مصر ، وتونس ، وسوريا ، وليبيا ، واليمن . وفي هذا الشأن ، تجسد الدولة المصرية نموذجا جيدا للصمود ومقاومة الفشل؛ بعد مرورها بتحديات ضخمة على معظم الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية والمجتمعية ، إثر سقوط نظام الرئيس الأسبق (محمد حسني مبارك) في عام ٢٠١١ ، ثم صعود تنظيم الإخوان المسلمين إلى السلطة وعزله سريعا نتيجة تضافر أغلب التيارات الشعبية والمدنية ضده في ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ . وعقب ذلك انتخب رئيس الجمهورية الحالي (عبدالفتاح السيسي) الذي تولى السلطة رسميا في ٣ يونيو ٢٠١٤ ، وأعيد انتخابه لولاية جديدة تمتد لست سنوات منذ ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٤ .

اهمية البحث:-

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية موضوعه وهو التنمية المستدامة الذي أصبح أسلوبا من أساليب قوة الدولة التي يفرضها العصر الحاضر الذي يتصف بالتطور والتغير المتسارع، والذي يفرض على الدول والهيئات والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد مواكبته حتى تحقق التوازن الاجتماعي الناتج عن العولمة وتأثيراتها السلبية. فيسلط هذا البحث الضوء على قضية التنمية المستدامة ومفاهيمها المتعددة وتطبيقاتها المستمرة في عهد عبد الفتاح السيسي وفق رؤية مصرية تمتد الى عام ٢٠٣٠ ومنها مكملة الى عام ٢٠٥٠ ، فكانت أهميته كالاتي:

١. أصبحت حماية البيئة وموارها وخلق الوعي البيئي والتفهم الصحيح لقضايا البيئة إن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية بما يتوافق مع التنمية المستدامة هو الهدف الأساسي لصالح الإنسانية والمجتمع.
٢. اهتمام دول العالم بالقضايا البيئية والتنمية المستدامة مؤكدة من خلال عقد المؤتمرات والندوات والتي تؤكد علي الوعي البيئي والاهتمام بالتنمية المستدامة .

أشكالية البحث:-

يمثل نقص الموارد التمويلية تحدياً كبيراً أمام تحقيق رؤية التنمية المستدامة في مصر ٢٠٣٠ ومستهدفاتها ، ولذلك تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات التالية :

١. ما هي مفاهيم التنمية المستدامة وما دور الرئيس عبد الفتاح السيسي في تنمية مصر وما مصادر تمويل التنمية المستدامة في مصر؟.

٢. ما مدى ملاءمة هيكل التمويل الحالي للتنمية المستدامة في مصر لمعطيات المرحلة الراهنة ومتغيراتها ؟

٣. كيف يمكن إعادة هيكلة مصادر تمويل التنمية بما يتسق وأهداف التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة ٢٠١٦- ٢٠٣٠.

فرضية البحث :-

تنطلق هذهِ الدراسية من فرضية مفادها (ان تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة في مصر ٢٠٣٠ يتطلب إعادة النظر في مصادر التمويل القائمة واستحداث مصادر تمويلية أكثر اتساقاً مع معطيات المرحلة الحالية ، فضلاً عن المتغيرات المتلاحقة ، خاصة في ظل تزايد اعتماد هيكل التمويل الحالي على المصادر الخارجية مقابل تراجع مصادر التمويل المحلية ، وهو ما ينطوي على العديد من المخاطر التي ربما تهدد عنصر الاستدامة في العملية التنموية وتحول دون تحقيق مستهدفاتها).

منهجية البحث :-

استخدم البحث المنهج التاريخي فضلاً عن المنهج التحليلي الوصفي لبيان مفاهيم التنمية المستدامة و دور الرئيس عبد الفتاح السيسي في تنمية مصر و مصادر تمويل التنمية المستدامة في مصر. بالاضافة الى بيان مدى ملاءمة هيكل التمويل الحالي للتنمية المستدامة في مصر لمعطيات المرحلة الراهنة ومتغيراتها ؟

المبحث الاول : الاطار النظري والمفاهيمي للتنمية المستدامة

المطلب الاول : مفهوم التنمية المستدامة

اولا- تعريف التنمية :

١- **مفهوم التنمية لغة** : جاءت من الفعل نما أي زاد ومن الناء أي الخير والإصلاح ، ويمكن النظر إلى التنمية بأنها عكس التخلف .ويعرف العلماء التخلف بأنه توقف أو تأخر أو بطء في الحركة في تحقيق النمو أو في تحقيق التقدم إلى الأمام ، بمعنى تخلف الأساليب الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية في مجتمع معين عن المستوى الذي كان بوسع ذلك المجتمع أن يبلغه في وقت معين(قاسم، ٢٠٠٥، ٤٣). وكلمة "التنمية" هي على النقيض من الكلمة الإنجليزية (development) وهي ترجمة غير حرفية تعني تنمية الابحاث والدراسات المختلفة. ومن حيث المصطلحات، فإن للباحثين وجهات نظر مختلفة حول التنمية، كما تختلف مفاهيمهم. يعتقد

البعض أن كلمة "تطوير" استخدمت لأول مرة من قبل يوجين ستيل عندما توصل إلى الخطة العالمية. كان التطور في عام ١٨٨٩ استجابة للوضع السياسي في ذلك الوقت(عباس،٢٠١٣، ٦١٧).

هذا ولقد برز مصطلح التخلف بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مع حصول عدد كبير من البلدان المستعمرة على الاستقلال . وذاع استعماله وكثرت الكتابات حوله ابتداء من خمسينيات القرن العشرين وتجمعت خلال فترة قصيرة آلاف المقالات والأبحاث حول موضوع التخلف ، ذاهبة في كل اتجاه ومنطلقة من محطات مختلفة ومنظورات متنوعة ، لدرجة صار يصعب معها تعريف هذا المفهوم وتوضيح نظرياته .

٢- **مفهوم التنمية اصطلاحا** : التنمية هي عنصر أساسي للاستقرار والتنمية البشرية والاجتماعية. هي عملية تطوير مستمر، كليًا أو جزئيًا، وتتخذ أشكالًا مختلفة، تهدف إلى تعزيز رفاهية الإنسان واستقراره وتنميته وفقًا لاحتياجات الإنسان وقدراته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

ويرتبط تعريف التنمية دائما بالخلفية العلمية ونظرية الاقتصاد السياسي التي يؤمن بها واضعو التعريف. فالاقتصاديون، على سبيل المثال، يعرفون التنمية بأنها زيادة سريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي والدخل القومي والأسري... بينما يرى علاء أن علم الاجتماع يرى التنمية على أنها تغيير اجتماعي واعٍ ومخطط يهدف إلى تغيير السلوك والثقافة حتى يتمكنوا من تحقيق ذلك. استباقية ومنفتحة ومرنة ومنتجة. بينما نجد العلوم السياسية علاء فإن التنمية هي عملية بناء المؤسسات السياسية والتزامها بالأساليب الديمقراطية وإتاحة الفرصة للمواطنين للمشاركة في صنع القرار.

وترى الباحثة ان التنمية هي عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغييرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع، نتيجة للتدخلات في حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع من أجل تحسين مستوى رفاهية الأغلبية الجنس لتعزيز تنمية أعضاء المجتمع.

وفي الحقيقة ان مفهوم التنمية بقي حتى العقود القليلة الماضية ، عند مفهوم قابلية الاقتصاد على النمو في الدخل القومي ، غير إن تجربة الأقطار النامية في التنمية أفرزت بأنه ومع رفع المجاز معدلات في نمو الدخل القومي غير أنها لم ترفع مستوى المعيشة لشعوب تلك الأقطار . فقد بقيت هذه الشعوب تعيش في حالة تطور حضاري بطئ . وهذا مؤشر كبير يوضح إن هناك خطأ في إن يتصور المرء إن التنمية الاقتصادية يمكن إن تحصل عن طريق زيادة الدخل القومي في البلدان

النامية، لذا فأن الاقتصاديون لا يميلون إلى استخدام المقاييس التقليدية السابقة في تقويم عمليات التنمية وإنما أصبح التركيز على نوعية التنمية(الهيني،٢٠٠٦، ٦٥).

وان التنمية هي ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل وهي عملية تطور إلى الأمام وتحسين مستمر شامل أو جزئي أيضا التنمية هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وإدارية وليست محض إنجازات اقتصادية فقط ، وهي شيء ضروري وهام لكل مجتمع إنساني ، وذلك لتحقيق أهداف الإنسان والمجتمع وأهمها تحقيق مستوى معيشي أفضل. التنمية عملية شاملة متأصلة في كافة جوانب الحياة، تدفع بالمجتمع إلى مرحلة جديدة من التقدم، وتشكل عاملاً مهماً لاستقرار المجتمع البشري وتطوره (أبو نصر ، ٢٠١٧، ٢٥).

ثانيا – مفهوم التنمية المستدامة:

يعرف المفهوم المتكامل والعام للتنمية المستدامة بأنها الأنشطة المتكاملة لجميع القطاعات سواء بين الدول أو المنظمات أو مؤسسات القطاع العام أو الخاص وحتى الأفراد، حيث أنها تشكل عملية تطوير وتحسين الظروف المعيشية. الواقع، من خلال دراسة الماضي، والتعلم من التجربة، وفهم الواقع وجعله أفضل، والتخطيط للمستقبل، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية والطاقة، بما في ذلك المعلومات والبيانات والمعارف التي يمتلكها السكان في عملية التنمية. مع الحرص على الإيمان المطلق بأهمية التعلم المستمر واكتساب الخبرة والمعرفة وتطبيقها، وأن التنمية لا تقتصر على جانب واحد أو مجال واحد فقط من مجالات الحياة، بل تشمل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والإنسانية، نفسية، روحية، طبية، تربوية الغرض الأساسي هو تعزيز وتحسين المستوى المعيشي للأفراد وضمان حياة أفضل للأجيال القادمة هي تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناعمة تعلى تحسين نوعية الحياة مع حماية النظان الحيوي ، وهي التنمية التي تقوم على وضع الحوافز التي تقال التلوث وحجم النقابات والتخلفات وحجم الاستهلاك الراهن للطاقة (اللبدي، ٢٠١٥، ٦٨).إنها عملية تطوير الأراضي والمدن والمجتمعات والشركات بحيث تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة..

ولعل التعريف الأكثر انتشاراً هو تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 ، وفيه " التنمية المستدامة في التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم "(اللبدي، ٢٠١٥، ٨٩).

وترى الباحثة ان التنمية المستدامة يصاحبها اشتداد المشكلات البيئية والإفراط في استغلال عناصر بيئتها من قبل الإنسان، مما يؤدي إلى حرمان أو تلوث العديد من الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، فضلا عن فقدان خصائصها والعديد من عناصرها. يتطور البلد لتلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة

التعريف المادي للتنمية المستدامة رغبة من بعض المؤلفين في جعل مفهوم التنمية المستدامة أقرب إلى التحديد ، وضعوا تعريفاً ضيقاً لها ينصب على الجوانب المادية للتنمية المستدامة . ويؤكد هؤلاء المؤلفون على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بما لا يؤدي إلى تدميرها أو تدهورها، أو إلى تقليل استخدامها المتجدد للأجيال القادمة. مع الحفاظ على توازن ثابت وفعال أو غير متناقص للموارد الطبيعية مثل التربة والمياه الجوفية والكتلة الحيوية (الاشوح، ٢٠١٧، ١٠٩).

التعريفات الاقتصادية وتركز بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية ، وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية ، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها . كما انصبت تعريفات اقتصادية أخرى على الفكرة العريضة القائلة بان استعمال الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل . وتقف وراء هذا المفهوم الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها، وهو ما يعني أن نظمنا الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية ونحسنها(المشعل، ٢٠٢٣).

الخلط بين النمو الاقتصادي والتنمية لكن هذه التعريفات الاقتصادية تخلط بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي ؛ حيث يتم النظر إلى النمو الاقتصادي على أنه ضروري للقضاء على الفقر وتوليد الموارد اللازمة للتنمية، وبالتالي للحيلولة دون مزيد من التدهور في البيئة . لكن القضية هي قضية نوعية النمو وكيفية توزيع منافعه وليس مجرد عملية توسع اقتصادي لا تستفيد منه سوى أقلية من الملاكين الرأسماليين . فالتنمية يجب أن تتضمن تنمية بشرية وبيئية شاملة والعمل على محاربة الفقر عبر إعادة توزيع الثروة .

كما أن التنمية الاقتصادية وإن كانت تراعي المعايير البيئية للموارد الطبيعية أو تعمل على التقليص من إنتاج النفايات ، فإنها لا تكون كافية للحيلولة دون انهيار البيئة في الأجل الطويل . فالقيود التي تكبل السلوك البشري تسري أيضا : على كرة أرضية محدودة لا يمكن أن ينمو سكانها بلا نهاية .

ثالثا – مكانة الإنسان ضمن التنمية المستدامة : يشكل الإنسان محور التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة ، حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي . وهناك اعتراف اليوم بهذه التنمية البشرية على اعتبار أنها حاسمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية وبالنسبة للتثبيت المبكر للسكان . وحسب تعبير تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن الرجال والنساء والأطفال ينبغي أن يكونوا محور الاهتمام – فيتم نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية ، وتؤكد تعريفات التنمية المستدامة بصورة متزايدة على أن التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة ، بحيث يشارك الناس ديموقراطياً في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وبيئياً(أبو نصر ، ٢٠١٧، ٣٣).

المطلب الثاني : خصائص التنمية المستدامة :

اولا : ماهية التنمية المستدامة

من اجل معرفة ماهية التنمية المستدامة بشكل واضح لابد من التعرف على خصائصها وأبعاده الفلسفية والتي تمتاز بكونها تمتاز بالديناميكية كونها عملية مستمرة ومتجددة كل ما تحقق مستوى معين من التطور ، تطلب ذلك الانطلاق إلى مستوى اعلى لمرحلة لاحقة ، وهذه الخاصية تعطي مفهوم التنمية صفة الاستدامة (سمعان، ٢٠١٧، ٨٧).

١. شمولية أهداف التنمية ، كون المفهوم الحديث للتنمية لا يقتصر على رفع مستوى الدخل القومي للبلدان وإنما يضاف له التقدم في كافة مجالات الحياة من تعليم وخدمات الصحة وتحقيق توازن نسي للدخل وتحسين مستوى الخدمات العامة والمجتمعية وإنما أيضا بالحفاظ على التوازن البيئي
٢. اعتماد التنمية بشكل أساسي على مقوماتها المختلفة من داخل الحيز الجغرافي وخاصة المفاصل الرئيسية لتلك المقومات المتمثلة بالإنسان والبيئة ، وهذه الخاصة تعطي صفة الذاتية والاستمرارية لاحتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها الخاصة
٣. القدرة على تجاوز المعوقات وتضيق الفجوة بين الدولة النامية والدول المتقدمة من خلال كون التنمية المستدامة تحقق للنمو وتراكم المعرفة واستمرار التطور في المجال المادي والمعنوي

للبلد بما يضمن عدم استنزاف الموارد الطبيعية لهذه الأقطار إن صفة الديناميكية والشمولية تجعل من عمليات التنمية المستدامة ذات استمرارية بإبعادهما المكانية والزمنية .

٤. وتشمل خصائص التنمية المستدامة في مصر التركيز على تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعزيز العدالة والمساواة، وتحسين جودة الحياة وتلبية احتياجات الأجيال الحالية دون التأثير على الأجيال المستقبلية. تشمل أيضًا تنويع مصادر الطاقة والمياه، وتعزيز الزراعة المستدامة، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز التعليم والبحث العلمي.

ويمكن تحديد أربع خصائص للتخلف هي كالتالي : (خلفاوي، ٢٠١٥، ٥٨).

١. انخفاض مستوى الدخل .
٢. ارتفاع نسبة الأمية وضعف المستوى التعليمي
٣. سوء مستوى التغذية .
٤. انخفاض المستوى الصحي وهذه الخصائص متفاعلة ومتداخلة معا وتشكل بدورها حلقة مفرغة للفقر

ثانيا : أبعاد التنمية المستدامة :

نلاحظ أن التنمية المستدامة تتضمن أبعاداً متعددة تتداخل فيما بينها ، ومن شأن التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة ، ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة هي كل من الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية : (الكبيسي، ٢٠١٩، ١٨٧).

١. حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: فبالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة ، نلحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون – قياساً على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم – أضعاف ما يستعمله سكان البلدان النامية . ومن ذلك مثلاً ، إن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم هو في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ٣٣ مرة ، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الـ (OECD) أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة .
٢. إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية ، وذلك عبر

تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة . ولا بد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية . وتعني التنمية المستدامة أيضاً تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة ، كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض .

٣. مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته: وتقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة ، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات– وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي– كان كبيراً بدرجة غير متناسبة . بالإضافة إلى ذلك، تمتلك الدول الغنية الموارد المالية والتكنولوجية والبشرية اللازمة لقيادة الطريق في استخدام التقنيات النظيفة والحد من استخدام الموارد، وتحويل اقتصاداتها لحماية النظم الطبيعية والعمل معها، وخلق قضايا تهدف إلى تحقيق نوع من المساواة. . الوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتهم. وتعني القيادة أيضاً توفير الموارد الفنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى – كاستثمار في مستقبل الكوكب.

٤. أهمية توزيع السكان: كما أن لتوزيع السكان أهميته : فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية ، ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة ، فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها . ومن هنا ، فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن ، وتعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة من قبيل اعتماد الإصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر.

٥. الاستعمال الكامل للموارد البشرية: كاملاً كما تنطوي التنمية المستدامة على استعمال الموارد البشرية استعمالاً وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع ومن المهم بشكل خاص أن يتمكن الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع أو في المناطق النائية من الوصول إلى الخدمات الأساسية؛ وبالتالي فإن التنمية المستدامة تعني إعادة تخصيص أو إعادة تخصيص الموارد لضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية أولا، مثل تعلم القراءة والكتابة،

وتوفير الرعاية الصحية الأولية. الرعاية والمياه النظيفة. إن التنمية المستدامة تعني، بما يتجاوز الاحتياجات الأساسية، تحسين الرفاهية المجتمعية، والحفاظ على التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري – تدريب المعلمين والعاملين في مجال الرعاية الصحية والفنيين والعلماء وغيرهم من الأشخاص اللازمين لاستدامة التنمية (الكبيسي، ٢٠١٩، ١٨٩).

٦. حماية الموارد الطبيعية : والتنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود– ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك– مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد ، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها ، ومع ذ ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل .

وتعني التنمية المستدامة هنا استعمال الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استعمالاً أكثر كفاءة ، وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة . وهذا يحتاج إلى اجتناب الإسراف في استعمال الأسمدة الكيميائية والمبيدات ، حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهر والبحيرات ، وتهدد الحياة البرية ، وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية . يعني استعمال الري استعمالأحذراً ، واجتناب تمليح أراضي المحاصيل وهذا وتشبعها بالماء .

٧. تقليص الانفاق العسكري: كما أن التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية ، ومن شأن إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة الآن للأغراض العسكرية الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ .

٨. تقليص تبعية البلدان النامية: وثمة جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة ، ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية ، يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر ، مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجاً ماساً . ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر ، البدء من نمط التنمية المعتمد على الذات، وتطوير القدرات الذاتية وضمان الاكتفاء الذاتي، وبالتالي توسيع التعاون الإقليمي والتجارة بين

البلدان النامية، والقيام باستثمارات كبيرة في رأس المال البشري، وتوسيع نطاق اعتماد التكنولوجيات المتقدمة.

ثالثا : ابعاد التنمية المستدامة في مصر بعد عام ٢٠١٤ :(الزعبي، ٢٠٢٢، ١٣٨).

وعلى وجه الخصوص تشمل أبعاد التنمية المستدامة في مصر عدة جوانب منها الاتي:

١. البيئة: تشمل حماية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، والحد من التلوث وتدهور البيئة، وتعزيز استدامة إدارة المياه والطاقة.
٢. الاقتصاد: يتضمن تحقيق الازدهار الاقتصادي المستدام من خلال تعزيز القطاعات المتنوعة، وتحسين بيئة الأعمال، وجذب الاستثمارات المستدامة.
٣. الاجتماع: تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة من خلال توفير فرص العمل، وتحسين الرعاية الصحية والتعليم، وتعزيز حقوق الإنسان.
٤. الثقافة والتراث: تعنى بالحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي، وتعزيز الهوية الوطنية، وتشجيع التفاعل بين الثقافات المختلفة.
٥. البنية التحتية: يتضمن تطوير البنية التحتية لتحسين النقل والاتصالات وتوفير البيئة الملائمة للتنمية المستدامة.
٦. التعليم والبحث العلمي: يسعى إلى تحسين جودة التعليم وتشجيع البحث العلمي والابتكار كأسس للنمو المستدام.وتجمع هذه الأبعاد معًا لضمان تحقيق تنمية مستدامة شاملة في مصر، تحقق التوازن بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة في مصر

المطلب الاول : التنمية المستدامة في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي:

اولا – جهود الرئيس عبد الفتاح السيسي لتعزيز التنمية المستدامة

منذ تسلم الرئيس (عبد الفتاح السيسي)* رئاسة جمهورية مصر قامت حيث قامت الحكومة المصرية بزيادة تفاعلها لابراز التنمية المستدامة على جميع المستويات ونها الزراعية والاقتصادية وتنمية الموارد البشرية وقامت الحكومة المصرية ايضا بإطلاق مبادرة " إحياء الجذور " ، لإحياء ذكريات الجاليات من الدول الثلاث (مصر – اليونان – قبرص) ولزيارة أماكن نشأتهم ومدارسهم وغيرها .حيث أطلق

الرئيس (عبد الفتاح السيسي) ونظيراه اليوناني (بروكوبيس بافلوبولوس) والقبرصي (نيكوس أنستاسيادس) ، فعاليات مبادرة " إحياء الجذور " من محافظة الإسكندرية(غراب، ٢٠٢٢، ١٢)

كما أطلقت مصر أواخر سبتمبر ٢٠١٨ فعاليات الاحتفاء بالمصريين ذوي الأصول الأرمينية ، ثم تابعتها بإطلاق النسخة الثالثة من المبادرة في أستراليا أواخر مارس ٢٠١٩ ، والتي عقدت (سها الجندي) وزيرة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج ضمن فعاليتها العديد من الاجتماعات مع ممثلي غرفة التجارة والصناعة بمدينة ملبورن ، لبحث تعزيز التبادل والتعاون التجاري .

تحت قيادة الرئيس السيسي، شهدت مصر جهودًا مستمرة لتعزيز التنمية المستدامة. تم التركيز على مجموعة متنوعة من المجالات مثل البنية التحتية، وتوفير فرص العمل، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية. تم إطلاق مشروعات كبيرة مثل قناة السويس الجديدة ومدينة العلمين، بهدف تعزيز الاقتصاد وتحسين جودة الحياة للمواطنين. ومع ذلك، هناك آراء متباينة بشأن الجهود المبذولة وتحقيق التوازن بين التنمية والحقوق الإنسانية.

خلال عهد الرئيس (عبد الفتاح السيسي)، شهدت مصر جهوداً متعددة لتحقيق التنمية في مختلف المجالات. من بين الجوانب المهمة لهذه الجهود:(فوزي، ٢٠٢١، ١٣).

– البنية التحتية والمشروعات الكبرى: تم التركيز على تطوير البنية التحتية لدعم النمو الاقتصادي، مع إطلاق مشروعات كبرى مثل قناة السويس الجديدة ومشروعات طرق وجسور جديدة.

– الاقتصاد والاستثمار: تم اتخاذ إجراءات لتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع الشركات الوطنية والأجنبية على ضخ استثمارات في البلاد. كما تم تنفيذ إصلاحات اقتصادية لتحقيق الاستقرار المالي.

– السياحة: تم التركيز على إعادة إحياء قطاع السياحة من خلال تطوير المواقع السياحية وتحسين الخدمات السياحية.

– التعليم والتدريب: تم التحسين في قطاع التعليم والتدريب المهني لتزويد الشباب بالمهارات اللازمة لسوق العمل.

– التنمية المجتمعية: تم تنفيذ مشروعات لتطوير المجتمعات الريفية وتحسين مستوى الخدمات الأساسية.

– مكافحة الإرهاب والأمن: تم التركيز على تعزيز الأمن الوطني ومكافحة التطرف والإرهاب.

تلك هي بعض الجوانب الرئيسية لجهود التنمية خلال فترة عبد الفتاح السيسي. قد تتغير الأوضاع والتطورات مع مرور الوقت، لذا يُنصح بمتابعة المصادر الموثوقة للحصول على أحدث المعلومات.

ثانيا – آليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عهد السيسي :

تركز أغلب الموضوعات الرئاسية الى برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي أطلقه الرئيس السيسي ، وطبقته الحكومة المصرية في نوفمبر ٢٠١٦ ، من خلال التعاقد على قرض صندوق النقد الدولي بقيمة (١٢ مليار دولار) ، وإصدار القرارات الخاصة بتحرير الصرف (تعويم الجنيه) ، بمعنى التسعير وفقا لآليات العرض والطلب(هلال، ٢٠١٦، ٣١٦).وفي هذا الصدد، ترتبط أهداف الإصلاح الاقتصادي ، بتطوير مصر ، وجعلها أكثر انفتاحا وإنتاجا ، ووضعها ضمن أفضل ثلاثين اقتصادا عالميا بحلول عام (٢٠٣٠) ، مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية التنموية وتحسين الرفاه الاجتماعي لحياة المواطنين .

وذلك في ضوء خمسة محاور اتفقت عليها حكومة السيسي:(هلال، ٢٠١٦، ٣١٧).

المحور الأول: تحقيق سياسة مالية رشيدة من خلال اتخاذ خطوات جريئة لخفض الدعم المقدم لقطاع الطاقة تدريجيا لحماية محدودي الدخل والفئات الأكثر احتياجا وتحسين أداء النظام الضريبي وخفض نسبة عجز الموازنة والدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي ، وبالتوازي مع ذلك يتم اتباع سياسة نقدية تلتزم بتخفيض معدلات التضخم .

المحور الثاني : معاجلة كافة العقبات التي طالما أعاقت استثمارات القطاع الخاص وتسوية النزاعات القائمة بين الدولة والمستثمرين المحليين والأجانب ، فضلا عن طرح قوانين تضمن فرصا متكافئة لجميع المستثمرين وتعزز الشفافية والعدالة ، وتطبيق القانون ، لاسيما فيما يتعلق بالمنافسة والتمويل الصغير وإعداد قانون الاستثمار الموحد وتبسيط الإجراءات من خلال تطبيق نظام الشباك الواحد وهي عملية مستمرة تهدف لإرساء بيئة استثمارية جاذبة ومتميزة تسهم في التنمية الشاملة للارتقاء بمعدل النمو إلى (٧%) وخفض معدل البطالة إلى (١٠%) في عام ٢٠٢٠ .

المحور الثالث : التعامل مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية الناتجة عن سياسات الإصلاح الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والعدالة الاجتماعية ، ولتحقيق ذلك نسعى لتوفير المزيد من فرص العمل باعتبارها حقا لا ينبغي التغاضي عنه ، من خلال التوسع

في المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع توجيه اهتمام خاص للشباب والمرأة وزيادة المخصصات المالية لقطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمي لتصل إلى (١٠%) من الناتج المحلي .

المحور الرابع : تحسين وتطوير البنية الأساسية في قطاعات النقل والمواصلات من خلال توفير المزيد من المخصصات للاستثمار في هذه المجالات على أن يتم تمويل شق منها عن طريق الموازنة العامة للدولة وشق آخر من خلال التعاون مع شركاء التنمية وحث الصناديق السيادية على الاستثمار فيها ، بالإضافة إلى تطوير آليات المشاركة بين القطاعين العام والخاص لتخفيف عبء تمويل مشروعات البنية الأساسية وتحقيق المشاركة المجتمعية في بناء مصر المستقبل

المحور الخامس : تحقيق الإصلاح المؤسسي من خلال تعديل القوانين المنظمة للعلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص وقوانين مكافحة الفساد وإعادة هيكلة نظام المعاشات » .

وفي ضوء هذه المحاور اعلاه ترى الباحثة ان اهتمام الرئاسة المصرية بإجراء إصلاحات اقتصادية وتنموية شاملة ، لتخفيف أعباء الموازنة ، وسداد الديون ، وتوفير فوائض مالية للتنمية وتوجيه الدعم للفئات المستحقة ، وزيادة حصص الإنفاق العام على مجالات الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية .

ثالثا – التنمية المجتمعية في عهد الرئيس السيسي :

يهتم الرئيس السيسي بمعالجة بعض الظروف المجتمعية التي قد تؤدي لانتشار بعض أشكال الجريمة أو التطرف؛ إذ تهتم الدولة ، باحتواء الشباب ، وتثقيفهم ، واستغلال طاقاتهم الفكرية والإبداعية . فضلا عن تعزيز النمو الاقتصادي ، وتحسين جودة حياة المصريين : « تلبية طموحات الشعب ، هو السبيل الأول للأمن والاستقرار و تركز جهود الرئاسية على النهوض بالمجتمع المحلي في سيناء والمناطق الحدودية الملاصقة للإرهاب ، من خلال إنفاق مئات المليارات على المشروعات التنموية ، وإنشاء مناطق اقتصادية حرة ، واستصلاح الأراضي الزراعية ، وتنمية الثروة السمكية ، وإقامة التجمعات السكنية ، وتطوير شبكات الطرق والأنفاق (فوزي، ٢٠٢١، ٢٥).

فضلا عن تلبية متطلبات الحياة المتكاملة لأهالي سيناء والعريش ، وتوفير المساكن البدوية ، والمدارس ، والمواد التموينية ، وآبار المياه (مؤتمر حكاية وطن ، ٢٠١٨).

وفي هذا الشأن، تهتم الحكومة المصرية بالإنجازات في مجال التنمية مع إظهار المؤسسة العسكرية، قوة فاعلة إيجابية ترتبط بالكفاءة ، والإخلاص، والالتزام ، والاجتهاد، فالقوات المسلحة تعمر مصر، وتنتشر في ربوع الصحراء ، وتحمل السلاح بيد، وتبني باليد الأخرى، وتخوض معركتي البقاء والبناء .

المطلب الثاني : التنمية المستدامة في مصر وابعادها المستقبلية

اولا- تطوير وصياغة رؤية مصر ٢٠٢٣:

إن الحكومة المصرية قامت من خلال وزارة التخطيط، والمتابعة والإصلاح الإداري ، بصياغة رؤية استراتيجية للتنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، ولقد استهدفت هذه الرؤية " تطوير وصياغة رؤية لمصر ٢٠٣٠ ؛ لتكون بمثابة خارطة طريق لتعظم الاستفادة من إمكانيات مصر ، وميزاتها التنافسية ، وتعمل على إعادة إحياء دورها التاريخي في ريادة الإقليم ، وعلى توفير حياة كريمة للمواطنين " (وزارة التخطيط والإصلاح الاداري، ٢٠٣٠، ٢).

وبين رئيس الوزراء المصري (دكتور مصطفى مدبولي) أن هناك العديد من التحديات والمتغيرات في مصر، والمنطقة وعلى الساحة الدولية ، والتي فرضت واقعا مختلفا ، ومن ثم كان من الضروري إجراء تحديث لاستراتيجية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠. وأكد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري على انتهاج أسلوب علمي في تحديث الاستراتيجية مع العمل على تحديد الفجوات في الاستراتيجية الموجودة بالفعل إلى جانب تحديد ما يمكن تحسينه، وما يمكن استبداله من الاستراتيجية، ولقد هدفت الدولة المصرية من إعداد الخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ م إعادة البناء الشامل ، والتطوير الجذري لمواردها الطبيعية والبشرية ؛ لتحقيق أكبر عائد ممكن باستخدام ما أسفر عنه العلم من أحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية ، ولكي يتحقق ذلك فكان لابد من بلورة الرؤية الاستراتيجية الشاملة لتنمية الدولة المصرية ، والتي من خلالها يتم تناول كافة القطاعات وكافة الجوانب المعيشية ، بحيث تستند هذه الرؤية إلى اجراء التحليل والتقييم للطاقات ، والموارد البشرية ، والطبيعية ، وإلى اجراء الدراسة الفاحصة للأوضاع ، والقدرات على المستوى المؤسسي ، وتأتي أهمية الحاجة لهذه الرؤية للأسباب التالية : (وزارة التخطيط والإصلاح الاداري، ٢٠٣٠).

١. الاستخدام الكامل والأمثل للموارد والمقدرات والرصيد الحضاري ، الذي تمتلكه الدولة المصرية مما يمكنها من تحقيق الإنجازات التنموية الطموحة والشاملة.
٢. العمل على دفع وضبط المسيرة التنموية والتحولات على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والتي تحققت لمصر خلال الفترة السابقة .
٣. مواكبة التغيرات على المستوى العالمي والإقليمي ، والتي حدثت نتيجة لبلورة المنظومة العالمية .

٤. ما تعنيه التنمية من كونها مطلباً ممكناً ونابعاً من الإرادة المجتمعية ، وهذا ما أوضحته الإنجازات المعاصرة للدول في مجال التنمية .

ونستطيع القول بأنه لكي تتحقق هذه الرؤية فلابد من تضافر كافة الجهود بين القطاعات المختلفة للدولة من القطاع الحكومي ، والقطاع الخاص للمساهمة في إحداث التنمية الشاملة للدولة المصرية .

ثانيا – اهم استراتيجيات التنمية المستدامة في رؤية مصر ٢٠٣٠ هي :

١. وضع رؤية سياسية واقتصادية واجتماعية طويلة الأجل للدولة تكون مصدرا لخطط التنمية متوسطة وقصيرة المدى على المستوى القومي والمحلي والقطاعي .
٢. تمكين مصر لتصبح لاعبا فاعلا في الساحة الدولية الديناميكية وسريعة التطورات .
٣. تحقيق طموحات الشعب المصري ، وتحسين مستوى المعيشة ، وكفاءة الخدمات العامة .
٤. التوافق مع اتجاهات التنمية العالمية مثل : أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ، واتجاهات التنمية الإقليمية مثل : استراتيجية التنمية المستدامة لافريقيا
٥. تمكين الأطراف المجتمعية الفاعلة ، مثل المجتمع المدني والبرلمان ، من متابعة الاستراتيجية بتحديد أهداف واضحة ومؤشرات قياس أداء ، ومستهدفات كمية ، وبرامج ومشروعات وتوقيتات زمنية .

ثالثا– تحديات تمويل التنمية المستدامة في ضوء رؤية (٢٠٣٠)

وفقاً لاستراتيجية التنمية المستدامة في مصر (رؤية ٢٠٣٠) تلتزم الحكومة باستمرار دعم اقتصاد سوق منضبط يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي ، وقادر على تحقيق نمو شامل ومستدام ، ويتميز بالتنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة ، ويدعم ريادة القطاع الخاص ، وقادر على تعظيم القيمة المضافة وتوليد فرص عمل لائق ومنتج ليصل الاقتصاد المصري بحلول عام ٢٠٣٠ إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع . ومن أهم مؤشرات قياس الأداء فيما يتعلق بمتابعة تحقيق ذلك الهدف : (إسماعيل، ٢٠١٨، ١٨).

- تحقيق معدل نمو اقتصادي يصل إلى ٧ % في المتوسط
- رفع معدل الاستثمار إلى ٣٠ % في المتوسط
- زيادة مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٧٠ % .
- زيادة مساهمة الصادرات إلى نحو ٢٥ % من معدل النمو .

- خفض معدل البطالة ليصل إلى نحو ٥ % .

يضاف إلى المستهدفات السابقة العديد من المحاور المكملة للمحور الاقتصادي في مجملها هدف التنمية المستدامة ، وفي مقدمة تلك المحاور :

١. **العدالة الاجتماعية:** تؤكد استراتيجية التنمية المستدامة في مصر على الالتزام ببناء مجتمع عادل ومتكامل يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وترى الباحثة ان تحقق العدالة الاجتماعية بأعلى درجة من الاندماج المجتمعي وتكون قادرة على كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل ، في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون وتتيح العدالة الاجتماعية فرص الحراك المجتمعي المبني على القدرات ، وتوفير آليات الحماية من مخاطر الحياة المتوقعة وغير المتوقعة ، ويقوم بالتوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة وتحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية .

٢. **البيئة** : تعزز الاستراتيجية التحسن المستدام لجودة الحياة للأجيال الحاضرة و بشأن حماية الطبيعة ، والحد من تأثير التغير المناخي ، بهدف توفير بيئة نظيفة آمنة مستدامة للأجيال المستقبلية من خلال تطبيق سياسات إنمائية ، تتميز بدمج العنصر البيئي والتوازن بين أولويات النمو الاقتصادي ، وقادرة على إيقاف تدهور البيئة والحفاظ على توازنها والانتقال إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة ، وحماية التنوع البيولوجي ، والوفاء بالالتزامات الدولية البيئية ، وإدارة للمخلفات مرتكزة على مفاهيم الحوكمة والاقتصاد الدوار وذات محتوى معرفي وتقني وبيئي عالي . ومن أهم مؤشرات الأداء في هذا المحور : رفع إنتاجية المياه بحوالي ٥ % ، الوصول لنسبة الأيام التي يكون فيها مؤشر جودة الهواء أفضل من دول مشابهة من حيث الطبيعة المناخية ، مضاعفة معدل التحسن في فعالية استخدام الطاقة ، تقليل كثافة توليد النفايات البلدية إلى ٥.١ كيلوجرام للفرد في اليوم (Key Elements, ٢٠١٥,١٤)

٣. **الطاقة:** تأخذ استراتيجية التنمية المستدامة في الاعتبار التحديات التي تواجه عملية التنمية في مصر والتي تتمثل في ندرة الموارد الطبيعية مثل الطاقة والأرض والماء، وتدهور البيئة وتواضع موارد التنمية البشرية من سكان وصحة وتعليم ، وعدم ملاءمة نظام الحوكمة ، بالإضافة إلى غياب نظم الابتكار والإبداع . وتتبنى الاستراتيجية مجموعة من الأهداف

والغايات لتحويل هذه العناصر إلى محفزات للتنمية بدلا من كونها تحديات رئيسية، وذلك من خلال تعظيم استخدام مصادر الطاقة المحلية (سواء مصادر تقليدية أو متجددة) ، وتطوير القدرة الإنتاجية لقطاع الطاقة للمساهمة الفعالة في دفع الاقتصاد وتحقيق التنافسية والتكيف مع التغيرات المحلية والعالمية في مجال الطاقة والابتكار ، وتحقيق الريادة في مجالات الطاقة المتجددة . ومن أهم مؤشرات الأداء في ذلك الصدد: تأمين موارد الطاقة وزيادة الاعتماد على الموارد المحلية، فضلاً عن خفض كثافة استهلاك الطاقة وزيادة المساهمة الفعلية للقطاع في الدخل القومي.

رابعا –تعزيز موارد التنمية البشرية: وذلك من خلال محورين رئيسيين ، التعليم والصحة :(محمد، ٢٠١٨، ١٤٨).حيث تستهدف الاستراتيجية الوصول بحلول عام ٢٠٣٠ إلى تعليم عالي الجودة ومتاح للجميع (دون تمييز) في إطار نظام مؤسسي كفء وعادل قادر على التعامل التنافسي مع الكيانات الإقليمية والعالمية . ومن أهم مؤشرات الأداء في هذا المحور : أن تكون مصر من أفضل ٣٠ دولة في مؤشر جودة التعليم الأساسي ، الوصول بمعدل الأمية إلى الصفر الافتراضي (٧ %) ، وصول نسبة القيد الإجمالي لرياض الأطفال (٤–٦ سنوات) إلى (٨٠ %) ، وجود عشر جامعات مصرية على الأقل في مؤشر أفضل (٥٠٠) جامعة في العالم ، أن تصبح الجامعات المصرية من أفضل (٢٠) مؤسسة تعليم عالي في الأبحاث العلمية المنشورة في الدوريات المعترف بها عالمياً ، أن تكون مصر من أفضل عشر دول في مؤشر امتحان " اتجاهات الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم " (TIMSS).

أما بالنسبة لمحور الصحة ، تهدف الاستراتيجية إلى تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز ، وقادر على تحسين المؤشرات الصحية عن طريق تحقيق التغطية الصحية الشاملة لكافة المواطنين بما يكفل الحماية المالية لغير القادرين وتحقيق رضاء المواطنين والعاملين في قطاع الصحة . ومن أهم مؤشرات الأداء في هذا الصدد : خفض معدلات وفيات حديثي الولادة والرضع والأطفال أقل من خمسة سنوات بنسبة (٥٠%) ، خفض معدل وفيات الأمهات بنسبة (٦٠%) ، وصول عادل لكافة المواطنين إلى (٨٠%) من التدخلات الصحية اللازمة لهم ، الوصول بالإنفاق الحكومي على الصحة إلى (٥%) من إجمالي الناتج المحلي ، ضمان التغطية بنسبة (١٠٠%) لجميع التطعيمات وتوسيع نطاق جدول التطعيمات القومي وبالطبع ، يستلزم تحقيق تلك

المستهدفات – والتي لا تمثل إلا جزء من استراتيجية التنمية المستدامة المرجو تنفيذها – متطلبات تمويلية أقل ما يقال عنها أنها تفوق القدرات التمويلية للاقتصاد المصري في ظل الوضع الاقتصادي الراهن ، وهو ما يمثل عقبة لا يستهان بها أمام تنفيذ أهداف التنمية المستدامة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠ (محمد ، ٢٠١٨، ١٥٠).

الخاتمة:

من خلال التحليل السابق للتطورات في حجم وهيكل تمويل التنمية في مصر في عهد الرئيس هبد الفتاح السيسي حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. أدى تدهور مؤشرات الاقتصاد المصري منذ ٢٠١١ وحتى الآن إلى تراجع حجم التمويل المحلي للتنمية، وهو ما أدى إلى زيادة الاعتماد على المصادر الخارجية للتمويل التي جاء أغلبها إما في صورة قروض مرتفعة التكلفة أو مساعدات وجه أغلبها لسد العجز في الموازنة العامة في ظل توافر قدر كبير من عدم الشفافية وغياب الكفاءة الإدارية والاقتصادية في إدارة مبالغ المساعدات والقروض.

٢. تتوقف إمكانية توافر المصادر التمويلية اللازمة للتنمية ليس فقط على حجم الأموال، بل أيضاً على الكيفية التي توجه بها الأموال إلى استعمالاتها النهائية وفعالية هذا التمويل من حيث التدفق الكامل للأموال من مصادرها إلى نقطة الإنفاق الفعلي لها لأغراض التنمية. كما أن تحقيق الاستفادة من المعونات الإنمائية الرسمية وغير الرسمية يستوجب تهيئة الظروف الداخلية المواتية للتوظيف الفعال للمدخرات والمحافظة على معدلات كافية للاستثمار وزيادة القدرات البشرية والحد من هروب رؤوس الأموال، فضلاً عن محاربة الفساد على كافة الأصعدة. ذلك أن الفساد يمثل أحد أهم العوامل الطاردة للاستثمار نظراً لكونه عائقا للتقدم ومانعا للتنمية الاقتصادية المستدامة.

٣. تعد القدرة على تمويل عملية تنمية مستدامة ناجحة رهنا بوجود بيئة استثمارية شفافة مستقرة تشجع على دخول السوق في ظل منافسة عادلة بين الاستثمارات المحلية والخارجية، فضلاً عن أهمية توفير الاستقرار السياسي والأمني كشرط ضروري لتشجيع الاستثمار والإنتاج.

التوصيات :

توصي الباحثة بتبني عدد من السياسات والآليات التي تهدف إلى التغلب على التحديات التي أفرزتها التحولات الراهنة فيما يتعلق بتمويل التنمية المستدامة، ومن أهمها:

١. تطوير آليات تعزيز المدخرات المحلية.
٢. العمل على إعادة الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني لتوفير مناخ ملائم للاستثمار.
٣. توفير ضمانات تكفل تعظيم الاستفادة من المساعدات الخارجية وتوجيهها وفقاً للأولويات التنموية.
٤. تبني برنامج حقيقي لإصلاح الموازنة العامة للدولة.
٥. تشجيع التمويل المحلي غير الرسمي.

قائمة المصادر:

١. فوزي، الاء، ٢٠٢١، تحديات بناء الدولة المصرية في خطابات الرئيس عبد الفتاح السيسي ،مؤسسة الاهرام ، مجلة الديمقراطية، مصر .
٢. إسماعيل، حسين ، ٢٠١٨، تحليل اليات تمويل التنمية المستدامة في مصر في ضوء استراتيجية التنمية ٢٠٣٠، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ، الإسكندرية،.
٣. عباس، خالد صالح، ٢٠١٣ ، مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الانسان بين الاثراء الفكري والتحديات، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية ، مجلد(٢١) العدد(٢) .
٤. قاسم، خالد مصطفى، ٢٠٠٥، ادارة البيئة من منظور التنمية المستدامة ، القاهرة ، دار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع .
٥. الزعبي، روان عبدالله فلاح، ٢٠٢٢، مستقبل الدور المصري في النظام الدولي، جامعة اسيوط، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ،٢٠٢٢.
٦. غراب، سحر محمد ابراهيم ، ٢٠٢٢، دور الشتات الافريقي في التنمية بأفريقيا : مصر نموذجا ، جامعة القاهرة ، المجلد (٢) العدد (١).
٧. محمد، طه ، ٢٠١٨، ازمة التحول نحو الديمقراطية في دول الربيع العربي، مجلة كلية الدراسات العليا بالجامعة الاسمرية الاسلامية، افاق علمية ، العدد الاول .
٨. الكبيسي، عامر خضير ، ٢٠١٩، دراسات حول مدخل التنمية المستدامة، دار نايف للعلوم الامنية، الرياض.
٩. سمعان، عبد المسيح ، ٢٠١٧، التنمية المستدامة ، المؤتمر العلمي التاسع عشر، التربية العلمية والتنمية المستدامة، القاهرة.

١٠. هلال ، على الدين،٢٠١٦، عودة الدولة: تطوير النظام السياسي في مصر بعد ثورة ٣٠ يونيو ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة .
١١. عمر خضير خلفاوي، ٢٠١٥، التنمية المستدامة للمنضمات جودة ،بيئة ، صحة وسلامة مهنية، دار الاسام للنشر والتوزيع ، القاهرة .
١٢. ابو نصر ، مدحت ، ٢٠١٧،التنمية المستدامة مقهومها – ابعادها مؤشراتها ، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة .
١٣. بكري، مصطفى، ٢٠١٨٥ «السيسي – الطريق إلى بناء الدولة»، الدار المصرية اللبنانية طبعة .
١٤. مؤتمر حكاية وطن ، الجلسة الثالثة ، ١٩/١/٢٠١٨ ؛ عيد تحرير سيناء ، ٢٤/٤/٢٠١٦ .
١٥. اللبدي ، نزار عوني، ٢٠١٥، التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة ، دار دجلة ، الاردن .
١٦. الهيني ، نوزاد عبدالرحمن، ٢٠٠٦، التنمية المستدامة الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة شؤن عربي ، العدد ٢٥، القاهرة .
١٧. وزارة التخطيط والاصلاح الاداري : رؤية مصر ٢٠٣٠ . للمزيد ينظر الرابط: https://mped.gov.eg/EgyptVision (تاريخ الزيارة ٢٠/٧/٢٠٢٣).
١٨. الاشوح ، وليد، ٢٠١٧، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق ، مؤسسة يسطرون للطباعه والنشر والتوزيع ، الجيزة.
١٩. المشعل ، يوسف حامد، ٢٠١٩، لماذا تعتبر المستدامة امرا هاما في التعليم؟، صحيفة الوطن، ٢٣، فبراير ، ٢٠١٩. للمزيد ينظر الرابط : https://alwatannews.net/author/3057/1/%D8%A (تاريخ الدخول ١٥/٨/٢٠٢٣).

المصادر باللغة الانكليزية : –

1- Fawzi, Alaa, 2021, Challenges of building the Egyptian state in the speeches of President Abdel Fattah El-Sisi, Al-Ahram Foundation, Democracy Magazine, Egypt.
2- Ismail, Hussein, 2018, Analysis of mechanisms for financing sustainable development in Egypt in light of the 2030 development strategy, Arab Academy for Science, Technology and Maritime Transport, Alexandria,.
3- Abbas, Khaled Saleh, 2013, The concept of development and its connection to human rights between intellectual enrichment and challenges, Babylon University Journal for the Human Sciences, Volume (21), Issue (2).
4- Qasim, Khaled Mustafa, 2005, Environmental Management from a Sustainable Development Perspective, Cairo, Dar Al-Gameyaa for Printing, Publishing and Distribution.
5- Al-Zoubi, Rawan Abdullah Falah, 2022, The Future of the Egyptian Role in the International System, Assiut University, Faculty of Commerce Journal for Scientific Research, 2022.
6- Ghorab, Sahar Muhammad Ibrahim, 2022, The Role of the African Diaspora in Development in Africa: Egypt as a Model, Cairo University, Volume (2) Issue (1).
7- Muhammad, Taha, 2018, The crisis of transition towards democracy in the Arab Spring countries, Journal of the Faculty of Graduate Studies at the Asmaria Islamic University, Scientific Horizons, first issue.
8- Al-Kubaisi, Amer Khudair, 2019, Studies on the Approach to Sustainable Development, Naif House for Security Sciences, Riyadh.
9- Semaan, Abdel Masih, 2017, Sustainable Development, Nineteenth Scientific Conference, Scientific Education and Sustainable Development, Cairo.
10- Hilal, Ali El-Din, 2016, The Return of the State: Developing the Political System in Egypt after the June 30 Revolution, Egyptian Lebanese House, Cairo.
11- Omar Khudair Khalfawi, 2015, Sustainable Development of Organizations, Quality, Environment, Occupational Health and Safety, Dar Al-Assam for Publishing and Distribution, Cairo.
12- Abu Nasr, Medhat, 2017, Sustainable development, its meaning - its dimensions and indicators, Arab Group for Training and Publishing, Cairo.
13- Bakri, Mustafa, 20185, "Al-Sisi - The Path to Building the State," Egyptian Lebanese Publishing House, edition.
14- The Story of a Homeland Conference, third session, 1/19/2018; Sinai Liberation Day, 4/24/2016.
15- Al-Labadi, Nizar Aouni, 2015, Sustainable Development, Exploitation of Natural Resources and Renewable Energy, Dar Degla, Jordan.
16- Al-Heini, Nawzad Abdel-Rahman, 2006, Sustainable Development, the Current Status and Future Challenges, Arab Affairs Magazine, No. 25, Cairo.
17- Ministry of Planning and Administrative Reform: Egypt Vision 2030. For more, see the link: https://mped.gov.eg/EgyptVision (date of visit 7/20/2023).

18- Al-Ashouh, Walid, 2017, Sustainable Development between Theory and Practice, Yastaroun Foundation for Printing, Publishing and Distribution, Giza.
19- Al-Mishaal, Youssef Hamed, 2019, Why is sustainability important in education?, Al-Watan newspaper, February 23, 2019. For more, see the link: https://alwatannews.net/author/3057/1/%D8%A (Access date: 8/15/2023) .